الأمم المتحدة

A/C.6/70/SR.3

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
21 October 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١١:٠٠

الرئيس: السيد تشارلز ..... (ترينيداد وتوباغو)

ثم: السيد كرافيك (نائب الرئيس) ..... (النرويج)

ثم: السيد تشارلز (الرئيس) ..... (ترينداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-17699 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١١:٠٥.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/70/211)

١ - السيد آندانجي (كينيا): قال إن كينيا، باعتبارها بلدا وقع ضحية لأعمال إرهابية من قبل، ملتزمةٌ بشكل قاطع بمكافحة الإرهاب بجميع جوانبه. وأضاف أن المجتمع الدولي ينبغي أن يكثف جهوده الرامية إلى القضاء على الإرهاب، على أن يكون ذلك بطريقة منسقة. وأعرب عن أسفه لكون معظم المبادرات التي استُهلت حتى الآن فشلت في توجيه محور التركيز إلى الأسباب الأعمق المفضية للإرهاب، مثل فقدان الحكومات زمام السيطرة على إقليمها وعلى مؤسسات الحكم فيها.

٢ - واستطرد قائلا إن كينيا تواصل اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز جهود مكافحة الإرهاب. فإضافة إلى إنشاء مركز وطني لمكافحة الإرهاب، وضعت حكومة بلده استراتيجيةً وطنية لمكافحة التطرف العنيف من أجل التصدي للعوامل التي تجعل الشباب والمجتمع في كينيا أكثر تأثرا بتلك الإيديولوجية. وتتخذ الاستراتيجية أساساً لها مدخلات منبثقة من المؤتمر الإقليمي لمكافحة التطرف العنيف الذي عُقد في نيروبي في حزيران/يونيه ٢٠١٥، فتقوم على ثلاثة مكونات رئيسية هي: الإجراءات الوقائية، والتدابير العلاجية، والمبادرات المتعلقة بقدرة المجتمع على الصمود.

٣ - ومضى يقول إن حكومة كينيا اتخذت أيضاً خطوات تهدف إلى قطع مصادر التمويل عن الإرهابيين وشبكاتهم. وقد بدأ المركز الكيني للإبلاغ المالي في الآونة الأخيرة في جني ثمار مجهوداته، إذ جرى تجميد حسابات ٨٥ شخصا وكيانا يُشتبه في كونهم يمولون الإرهابيين ويقدمون إليهم أشكالا أخرى من الدعم المادي. وتواصل حكومة بلده العمل عن كثب مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وقد أكدت من جديد التزامها بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة.

٤ - وأضاف أن للأمم المتحدة دورا محوريا في مجال مكافحة الإرهاب الدولي. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود القيّمة التي تبذلها المنظمة من أجل وضع مشروع اتفاقية شاملة تتناول الإرهاب الدولي، ودعا الدول الأعضاء كافة إلى إبداء المرونة المطلوبة عند التفاوض على نص هذه الاتفاقية آملا أن يتسنى إبرامها خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وقال إن كينيا صدقت على جميع الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وهي تحث سائر الدول على أن تحذو حذوها.

٥ - السيد مدرك (المغرب): كرر الإعراب عن إدانة حكومة بلده للإرهاب بجميع أشكاله، وقال إن الإرهاب لا ينبغي ربطه بدين معين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية معينة. وأضاف أن الإرهاب، وخاصة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، لا يزال آخذا في الانتشار رغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء عليه. فالإرهابيون يستخدمون كل السبل المتاحة، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة وشبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، لتجنيد أقصى عدد ممكن من الشبان والشابات في جميع أنحاء العالم وتحريضهم على تنفيذ أعمال العنف والتطرف. واستطرد قائلا إن اتخاذ مجلس الأمن قراره ٢١٧٨ (٢٠١٤) كان ردا مناسبا في مواجهة التصاعد غير المسبوق في موجة الإرهاب في منطقة تجمع الساحل والصحراء ومنطقة شمال أفريقيا حيث استمر كل من جماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة في تنفيذ الأعمال الإرهابية، وفي منطقة الشرق الأوسط حيث يسيطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على مساحات شاسعة من الأراضي في العراق

والجمهورية العربية السورية وليبيا ويمول أنشطته الإرهابية بعدة سبل منها الاتجار غير المشروع بالبشر والنفط والممتلكات الثقافية.

٦ - وأكد أنه ما من بلد في مأمن من التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب؛ ولذلك فإن تعزيز أمن الحدود وتكثيف تبادل المعلومات أمران أساسيان إذا أريد مكافحة آفة الإرهاب بصورة أكثر فعالية. وذكر أن المغرب استضاف عدة اجتماعات، على الصعيدين الإقليمي والدولي، بشأن أمن الحدود، وعقد في الآونة الأخيرة مؤتمرا افتتاحيا عن أمن الحدود بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. كما اختير المغرب رئيسا مشاركا للفريق العامل التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

٧ - واستطرد قائلا إن المغرب قام على الصعيد الوطني بتحسين الحوكمة الأمنية واستكمل إطاره القانوني لمكافحة الإرهاب؛ وقد أفضى ذلك إلى تفكيك عدة خلايا إرهابية ومصادرة عدد من الأسلحة التي كان يُنتوى استخدامها لأغراض إرهابية. وأضاف أن حكومة بلده قامت أيضا، عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، باعتماد قانون يجرم سفر الشباب إلى مناطق النزاعات لثنيهم عن ذلك. ومن الخطوات الهامة الأخرى التي اتخذتها حكومة بلده اعتمادها مبادرةً تهدف إلى تعزيز التنمية البشرية سعياً إلى درء مخاطر الإقصاء والضعف، وشروعها في إعادة هيكلة المؤسسات الدينية وإصلاحها في المغرب.

٨ - السيد الشناوي (مصر): قال إن المجتمع الدولي ينبغي أن يسلك نهجا غير تقليدي وشاملا يتم بموجبه التعامل دون انتقاء مع الإرهاب الذي يشكل تهديدا متناميا غير مسبوق. وأضاف أنه من الضروري التركيز على التصدي للإيديولوجيات المتطرفة التي تعتنقها الجماعات الإرهابية والتي تساعدهم على استقطاب مقاتلين جدد. والمؤسسات الدينية المصرية، وعلى رأسها جامعة الأزهر ودار الإفتاء المصرية، لها دور حاسم في هذا الصدد. وشدّد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمحاكمة الإرهابيين وكلّ من يقدمون لهم الدعم، ومنع توفير التمويل والأسلحة والملاذ الآمن للإرهابيين. وأكد في الوقت نفسه ضرورة عدم الربط بين الإرهاب وأي دين أو ثقافة أو شعب بعينه. وأشار إلى تلك النقطة الأخيرة قائلا إنها نقطة أكدها المتكلمون في المناقشة الرفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بشأن موضوع ”صون السلام والأمن الدوليين“.

٩ - وأضاف أن المجتمع الدولي ينبغي أن يعمل على كفالة تنفيذ القرارات التي اتخذها لمكافحة الإرهاب، ولا سيما القراران ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢١٤ (٢٠١٥). وينبغي أيضا أن تعزز وكالاتُ الأمم المتحدة التنفيذَ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأن تقدم الدعم من أجل بناء قدرات الدول الأعضاء وفقا لمبدأ الملكية الوطنية. وأعرب عن استعداد مصر لتقاسم خبرتها وأثنى على العمل الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي تلقى تمويلا سخيا من المملكة العربية السعودية.

١٠ - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتسنى اعتماد مشروع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب خلال الدورة الحالية. وأضاف أن مشروع الاتفاقية ينبغي أن يكون قائما على التوافق وأن يتضمن تعريفا واضحا ومحددا للإرهاب. وأكد ضرورة عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب على وجه الاستعجال، لأن جهود مكافحة الإرهاب أصبحت مشتتة بشكل متزايد وباتت في حاجة إلى المواءمة بينها. وقال إن

وفد بلده يتطلع إلى قيام الأمين العام بصوغ خطة عمل بشأن مكافحة التطرف العنيف، وهي الخطة التي ينبغي أن تستند إلى مشاورات متعمقة مع المجموعات الإقليمية.

١١ - واختتم كلمته قائلا إن مصر اتخذت مجموعة من التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب على الصعد القانوني والتنفيذي والإيديولوجي والاجتماعي وذلك بالاشتراك مع جميع فئات المجتمع، وهي تتعاون تعاونا وثيقا مع دول ومنظمات دولية وإقليمية أخرى تحقيقاً لهذا الغرض.

١٢ - السيد داوْدال (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يرحب بالتركيز الدولي الذي انصب في دورة الجمعية العامة الحالية على مكافحة التطرف العنيف، كما يرحب بالزخم الذي تمخض عنه مؤتمر قمة البيت الأبيض المعقود لمكافحة التطرف العنيف، لا سيما في سياق محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي حين يشدد وفدُ بلده على ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع في كل من الجمهورية العربية السورية والعراق، فإنه يشجع أيضا تقديم الدعم إلى التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في هذين البلدين وللعمل الذي تقوم به حكومة بلده مع الشركاء من أجل احتواء انتشار التنظيم.

١٣ - وأضاف أن لا بد أن يُعتد في الجهود الدولية الجماعية بالإيديولوجيات التي تكمن وراء التطرف العنيف وأن تُعالج محفزات مثل هذا التطرف ومظاهره على حد سواء. ويجب على الحكومات أن تتصدى للدعاية المتطرفة قبل أن تترسخ، وأن تعزز الأصوات الوسطية وتبني مجتمعات أكثر تكاملا يمكن أن يشعر الشباب بالانتماء إليها. وأشار إلى أن وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف يستلزم علاوة على ما سبق مشاركة جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك أجهزة الشرطة ومكاتب الادعاء ومقدمو خدمات الصحة الذهنية والخدمات الاجتماعية والمؤسسات التعليمية. ويتطلب الأمر أيضا مشاركة جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك الشراكات المعقودة مع المجتمعات المحلية للكشف عن المعتقدات المتطرفة التي تدعو إلى الكراهية، والشراكات المعقودة مع جهات القطاع الخاص، بما فيها الجهات المقدمة لخدمات الإنترنت، التي يمكن لها أن تقلل من المحتوى الإلكتروني الذي يحرض على الإرهاب. وقال إن وفد بلده يحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير محلية محددة في ذلك الصدد.

١٤ - وانتقل إلى الحديث عن العمل الدولي، فقال إن وفد بلده يدعو الأمم المتحدة إلى قيادة استجابة دولية رادعة لمجابهة التهديد المتزايد الذي يشكله خطر التطرف العنيف. وأضاف أن هذه الاستجابة يجب أن تتضمن خطابا مضادا قويا للتصدي للإيديولوجيات والدعاية المتطرفة، ومن الضروري أن تزيدَ من تفهم القوى المحفزة للاستقطاب نحو التطرف، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحديد أفضل الحلول من خلال أنشطة بناء القدرات. كما أن أي استجابة دولية ينبغي أن تعالج الأسباب الجذرية المؤدية إلى التطرف من خلال أنشطة يتم عن طريقها تسوية النزاعات وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وأفريقيا.

١٥ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يتطلع إلى إطلاق خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بمنع التطرف العنيف ويأمل في أن تكون خطة العمل هذه خطة طموحة تسعى إلى تعزيز اتباع نهج شامل إزاء مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك نُهج مكافحة الإرهاب والأمن وإنفاذ القانون والمسائل الإنسانية. وينبغي ألا يُفهم أن خطة العمل هذه تجعل من الجانب الأمني طابعاً غالباً على المعونة؛ بل يجب أن تتصدى الخطة للمحفزات الاستراتيجية التي تخلق حالة من عدم الاستقرار وتحبط التنمية وأن تفضي إلى تحقيق أهداف ومداخلات تكميلية يعزز كل منها الآخر، بغية التأكد من أن البرامج

الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف تساعد على بناء مجتمعات آمنة ومستقرة. وفي هذا السياق، ينبغي أن يُنظر إلى خطة العمل وأهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف ١٦، باعتبارهما خطتين تعضد إحداهما الأخرى.

١٦ - السيد إبراهيم (ماليزيا): قال إن حكومة بلده تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتُكب وأيا كان مرتكبوه وبصرف النظر عن الحجج التي تساق تبريراً له. وأضاف أن من الواضح أن الفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية أعمالٌ تتنافى تماما مع تعاليم الإسلام الحقيقية. وأكد أنه ما من دولة بمأمن من خطر الإرهاب الدولي؛ ولذلك فإن اتحاد المجتمع الدولي ووقوفه كالبنيان المرصوص في مواجهة هذا الخطر أمرٌ يتسم بأهمية حيوية. وينبغي أن تكون الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب جهودا شاملة تتناول جوانبه الإيديولوجية والمالية والأمنية: وينبغي أن تشمل على وجه التحديد تدابير ترمي إلى التصدي لأنواع الخطاب التي يمكن التلاعب بها من أجل اجتذاب الدعم للإرهاب ومعالجة المشاكل الجذرية التي تُستغل لهذا الغرض، وإلى وقف تدفق التمويل الموجه إلى الجماعات الإرهابية ومنع التجنيد والتنقل الماديين لأنصارها.

١٧ - وأسهب فقال إن ماليزيا قامت، على الصعيد الوطني، بتعزيز إطارها القانوني المحلي الذي يهدف إلى مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن الوطني. وذكر من بين التدابير الأخرى التي اعتُمدت قانونَ منع الإرهاب الذي أُقر في الآونة الأخيرة متضمناً عنصرين لإعادة التأهيل وتجفيف منابع التطرف، وهو القانون الذي يوفر آلية وقائية تتيح للسلطات احتجاز الأفراد المشتبه في ارتباطهم بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية للتحقيق معهم. وأضاف أن رئيس وزراء ماليزيا بذل، بدعم من نظرائه في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، جهودا للدعوة إلى تحرك عالمي للفكر المعتدل يفضي إلى شجب التطرف ونبذه ودعم الاعتدال.

١٨ - وأشاد باللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لما بذلته من جهود للتفاوض على مجموعة من الصكوك توفر إطارا قانونيا للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب الدولي ووضع هذه الصكوك في صيغتها النهائية. وأعرب أيضا عن تقدير وفد بلده لجهود اللجنة ولجهود الفريق العامل المعني بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وقال إن الدول الأعضاء ينبغي أن تعمل على وضع تعريف واضح للهدف من مثل هذا الصك من أجل تسوية أي خلافات متبقية. وأضاف أنه من المهم أيضا الإلمام بما تنص عليه الصكوك الدولية القائمة ذات الصلة بالإرهاب الدولي والنظر في سبل تحسين الإطار الراهن لمكافحة الإرهاب.

١٩ - واسترسل قائلا إنه من المهم التمييز بوضوح بين الأعمال الإرهابية وأعمال المقاومة المشروعة في مواجهة العدوان الأجنبي والكفاح المشروع للشعوب التي ترزح تحت نير الهيمنة الاستعمارية أو الأجنبية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها. كما أن تدابير مكافحة الإرهاب الدولي ينبغي ألا تشكل تعديا على سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وأكد أن من الضروري ألا يتم ربط الإرهاب بأي عرق أو ثقافة أو دين. فتجاهل هذه المبادئ لن يفضي إلا لازدياد تهميش المجتمعات المحلية وفقا لانقسامات سياسية أو دينية أو عرقية، وهو ما يؤدي بدوره إلى ازدياد ضعف تلك المجتمعات المحلية إزاء أنشطة التجنيد التي تقوم بها الجماعات الإرهابية.

٢٠ - السيدة زروق بومعيزة (تونس): قالت إن تونس تعرب عن بالغ القلق إزاء الفظائع التي تواصل الجماعات الإرهابية ارتكابها في الشرق الأوسط بدافع العقائد الإيديولوجية المتطرفة. فازدياد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين تجندهم هذه الجماعات، بالاعتماد إلى حد كبير على تكنولوجيا المعلومات المعولمة، لا يزيد من تفاقم النزاعات ويطيل أمدها فحسب، إنما يشكل أيضاً تهديدا كبيرا لبلدانهم الأصلية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى بحزم لهذا التهديد من خلال زيادة التعاون وتبادل المعلومات في مجالات أمن الحدود ومكافحة غسل الأموال ومحاكمة الإرهابيين. وأضافت أن تونس تؤيد بشدة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وترحب باعتماد مجلس الأمن القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي يزود الدول الأعضاء بتدابير عملية لكي تتصدى معا للتهديدات الإرهابية بشكل أفضل.

٢١ - واسترسلت قائلة إن تونس تمكنت من تجاوز الصعوبات التي تكتنف عملية الانتقال الديمقراطي باعتمادها دستورا جديدا وإجرائها انتخابات تشريعية ورئاسية حرة وشفافة في عام ٢٠١٤. وقد لقيت الجهود التي بذلها بلدها التقدير مؤخراً، حيث مُنحت جائزة نوبل للسلام إلى الرباعي الراعي للحوار الوطني في تونس. وذكرت أن تونس لا تزال مع ذلك تواجه عددا من التحديات، منها الإرهاب، نظراً لتدهور الحالة الأمنية في المنطقة. وتسعى حكومة بلدها إلى مواجهة التحديات بشكل عاجل وبكفاءة من خلال تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية والتشغيلية لجهودها المبذولة من أجل مكافحة الإرهاب. ولهذا، اعتمدت، في تموز/يوليه ٢٠١٥، قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب يجرم جملة أمور منها السفر إلى مناطق النزاع، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). وهي تعمل أيضا مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب تدمج الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والتعليمية والدينية بغية منع الإرهاب ومكافحته. وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة التونسية مركزا قانونيا وآخر أمنيا متخصصَيْن في مكافحة الإرهاب وبدأت تشغيلهما.

٢٢ - ومضت تقول إن تونس أبرمت، على الصعيد الإقليمي، عدداً من الاتفاقات الثنائية بشأن مسائل مثل تقييم المخاطر ووقف تمويل الإرهاب، وصدّقت على جميع الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة، بما فيها الاتفاقية العربية لقمع الإرهاب واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي. وذكرت أن تونس طرفٌ أيضاً في معظم الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وهي تعمل على الوفاء بالتزاماتها في إطار الاستراتيجية العالمية. كما أنها تسعى إلى تعزيز تعاونها مع منظمات الأمم المتحدة من أجل بناء قدراتها على مكافحة الإرهاب. وأعربت في هذا الصدد عن ترحيب وفد بلدها بالزخم الذي أُعطي لجهود التعاون بين تونس والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب عقب زيارة المتابعة التي اضطلعت بها الأخيرة إلى تونس في آذار/مارس ٢٠١٥.

٢٣ - السيد بوا - كامون (كوت ديفوار): قال إن القضاء على الإرهاب بات يشكل تحديا كبيرا أمام المجتمع الدولي، الذي يتعين عليه وضع استراتيجية منسقة للتعامل مع الأساليب الآخذة في التطور التي يلجأ إليها الإرهابيون. ومع أن كوت ديفوار لم تتعرض لهجمات إرهابية في أراضيها، فقد دفعتها الأعمال الشنيعة التي ترتكبها جماعة بوكو حرام ومجموعات أخرى في بلدان مجاورة إلى زيادة التدابير الوقائية. وأضاف أن كوت ديفوار صدّقت على معظم الصكوك

الدولية لمكافحة الإرهاب، واعتمدت مؤخرا قانونا لمكافحة الإرهاب لكفالة سلامة البلد وأمنه، مع مراعاة الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان والحريات العامة. ويستهدف القانون الجديد كلّ من يرتكب أو يهدد بارتكاب فعل يودي بحياة شخص آخر أو يتسبب في إصابته بجروح خطيرة، بنية الترويع؛ أو تخويف السكان؛ أو الترويج لقضية سياسية أو دينية أو إيديولوجية؛ أو إرغام الحكومة أو أي منظمة أو مؤسسة على اعتماد موقف معين أو رفضه أو التصرف وفق مبادئ معينة. وقال إن الحكم نفسه ينطبق على كلّ من قام بتجنيد شخص واحد أو أكثر ليصبحوا أعضاء في جماعة إجرامية منظمة بغرض المشاركة في ارتكاب أعمال إرهابية. وذكر أخيرا أن كل من ينتسب إلى جمعية أو يشارك في مجموعة تخطط أعمالا إرهابية أو ترتكبها يقع تحت طائلة القانون.

٢٤ - وأضاف أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب دون مشاركة قوية من جانب المجتمع الدولي. ولذلك، فإن وفده يدعو إلى اعتماد اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. وهو يكرر أيضاً النداء الذي وجهته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى المجتمع الدولي لدعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف في منطقة الساحل.

٢٥ - السيد سوخي (منغوليا): قال إن منغوليا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ولكنها تؤكد ضرورة عدم ربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو ثقافة أو مجموعة عرقية. وأضاف أن الإرهاب الدولي يتطلب استجابة عالمية منسقة، بما في ذلك تعزيز الحوار بين الحضارات وزيادة الوعي العام. وأعرب عن تأييد وفد بلده لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، قائلا إنه يتعين تحديثها بانتظام مع الحفاظ على التوازن بين ركائزها الأربع، وإن المنظمة ينبغي أن تضطلع بدور محوري في تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك توفير المساعدة التقنية.

٢٦ - وذكر أن منغوليا طرف في معظم الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وقد عززت نظامها الداخلي بأن قامت في الآونة الأخيرة بإدخال تعديلات على التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدخال تغييرات على كل من قانونها الجنائي وقانونها للإجراءات الجنائية. وقد أنشأت نظاماً متكاملاً لإدارة الحدود قوامه التعاون والتنسيق بين الوكالات. وأضاف أن منغوليا تصدر جوازات سفر مقروءة آليا وتستخدم نظاما للمعلومات المسبقة عن المسافرين للتحقق من قوائم المراقبة. كما أن حكومة بلده لا تزال ترحب بزيارات ممثلي لجنة مكافحة الإرهاب إلى منغوليا وبتوصياتها بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥).

٢٧ - ومضى يقول إنه من المهم صون حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب. ومن هذا المنطلق، أنشأت منغوليا لجنة وطنية معنية بحقوق الإنسان وأقامت حواراً بنّاءً مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٨ - واسترسل قائلاً إن وفد بلده يثني على الدور الرائد الذي تضطلع به المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي ويؤيد بقوة العمل الذي يقوم به كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الاستراتيجية العالمية. وأضاف أن الدول الأعضاء ينبغي أن تتخذ المزيد من الخطوات الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب تنفيذا تاما؛ وينبغي أن تسهم بهمة في تبادل المعلومات العملياتية عن الاتجار بالأسلحة وتحسين التنسيق على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

٢٩ - السيد باريغا (ليختنشتاين): قال إن حكومة بلده تؤكد مجددا التزامها بمكافحة الإرهاب بجميع جوانبه على الصعيد الدولي، وذلك عبر سبل منها التعاون مع الأمم المتحدة، وستواصل تعزيز فعالية وشرعية نظم الجزاءات المتصلة بالإرهاب. وأضاف أن وفد بلده يدعو مجلس الأمن إلى زيادة تعزيز الإجراءات العادلة والواضحة وتطبيقها على أنظمة الجزاءات الأخرى، حسب الاقتضاء.

٣٠ - واستطرد قائلاً إن الأمم المتحدة تحتل مكانة محورية في سياق الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب. ويضطلع كل من مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة بأدوار متكاملة يعزز كل منها الآخر. وأضاف أن اللجنة السادسة أيضا قدمت إسهامات هامة في هذا المجال، تجلت على وجه الخصوص في صياغة العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب. ومما يؤسف له أن اللجنة باتت تُعرف في الوقت الراهن بما فشلت حتى الآن في إنجازه، أي التوصل إلى اتفاق بشأن وضع اتفاقية عامة لمكافحة الإرهاب تسد الثغرات القائمة بين مختلف الاتفاقيات القطاعية. وبالنظر إلى أن مصداقية اللجنة أصبحت على المحك، فعليها أن تبذل قصاراها في الدورة الحالية لإحراز تقدم بشأن وضع مشروع اتفاقية شاملة. وستتطلب هذه الجهود إبداء المرونة وتوافر الإرادة السياسية لدى الوفود التي لم تعرب بعد عن تأييدها للاقتراح التوفيقي الذي قدمه المنسق. وأضاف أن ليختنشتاين أيدت هذا الاقتراح منذ البداية لكونه اقتراحا يحقق التوازن بين المواقف المتصلبة لبعض الوفود ويكفل عدم إخلال الاتفاقية بقواعد القانون الدولي السارية. واختتم كلمته قائلاً إنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق ينبغي للجنة أن تعترف بأنها ليست قادرة على أداء المهمة لكي تسمح بمواصلة العمل في منتدى آخر.

٣١ - السيدة نانغ في سين ثان مينت (ميانمار): قالت إن الإرهاب ما زال يسبب المعاناة في أرجاء كثيرة من العالم، بما في ذلك في بلدها. وأكدت أن مثل هذا التهديد العالمي يتطلب ردا عالميا. وقد اتخذت حكومة بلدها سلسلة من التدابير العملية لمكافحة الإرهاب على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. فعززت تشريعاتها ومؤسساتها بعدة سبل منها تجريم جميع أشكال الإرهاب وتمويله، وإنشاء وحدة للاستخبارات المالية من أجل مكافحة غسل الأموال، وإتاحة تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية. وأشارت إلى أن ميانمار وجهت الدعوة في الآونة الأخيرة لخبراء قانونيين من صندوق النقد الدولي ولغيرهم من الخبراء الماليين لمناقشة تنفيذ تشريعات مكافحة الإرهاب بمزيد من الفعالية. وتواصل وكالات إنفاذ القانون التابعة لميانمار وكذلك خبراؤها الدوليون تبادل الخبرات والآراء القانونية من أجل تحديد النصوص القانونية التي تتعين مواءمتها مع المعايير الدولية. وأضافت أن الوكالات المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في بلدها عززت التدابير المتعلقة بعمليات مكافحة المخدرات وما يتصل بها من جرائم في مسعى إلى التصدي للظروف التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى الإرهاب.

٣٢ - واسترسلت قائلة إن ميانمار قامت، على الصعيد الإقليمي، بتوقيع اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان بشأن مراقبة المخدرات. وقد أنشأت أيضاً وحدات خاصة تابعة لشرطة المرور لتحديد المركبات التي يمكن أن تكون ذات صلة بأنشطة غير قانونية أو أعمال إرهابية، وحسّنت نظامها الأمني في مجال الطيران. وتتعاون شرطة ميانمار ووكالاتها المعنية بإنفاذ القانون تعاونا وثيقا مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وذكرت أن حكومة بلدها انضمت إلى اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وهي الإطار الرئيسي لمكافحة الإرهاب في المنطقة، وشاركت في الآونة الأخيرة في

الاجتماع الوزاري الخاص للرابطة الذي تناول التصدي لخطر تغذية نزعة التطرف والجماعات المتطرفة العنيفة.

٣٣ - وعلى الصعيد الدولي، أشارت إلى أن ميانمار طرف في ١١ صكا دوليا لمكافحة الإرهاب، وقد صدقت مؤخرا على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وهي تتعاون بانتظام أيضا مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وأكدت أن التعاون بين جميع البلدان أمر بالغ الأهمية للتصدي للتهديدين العالميين المتمثلين في الإرهاب والتطرف العنيف. وارتأت أنه من الضروري لذلك تعزيز القدرات الوطنية؛ وأعربت في هذا الصدد عن ترحيب ميانمار بتزويدها بالمساعدة التقنية والمالية والمشورة المقدمة من الخبراء فيما يتعلق بإنفاذ القانون والهجرة ومراقبة الحدود من أجل تعزيز مؤسساتها الوطنية.

٣٤ - وتولى رئاسة الجلسة حينئذ السيد كرافيك (النرويج)، نائب الرئيس.

٣٥ - السيد السعدي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن بلده يدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ولا سيما الأعمال الإرهابية التي يرتكبها كل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية)، وتنظيم القاعدة، وحزب الله، وجماعة أنصار الله، وحركة الشباب، وغيرها من الجماعات الناشطة في أفغانستان وسورية والصومال والعراق وليبيا واليمن. وتستخدم تلك الجماعات وسائل التواصل الاجتماعي لخداع الفئات المستهدفة، ولا سيما الشباب، ودفعها نحو ارتكاب الأعمال الإرهابية. وتزعم هذه المجموعات أنها تُطبِّق الشريعة، وهي تستخدم العقيدة الإسلامية النقية كغطاء لنشر صيغة كل منها من التطرف العنيف. ولا يقتصر التهديد على الشرق الأوسط، وهو يتطلب مواجهة شاملة.

٣٦ - ومضى يقول إن الإمارات العربية المتحدة سنّت منذ أمد بعيد تشريعات قوية لمكافحة الإرهاب. وأُنشئت أيضا لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب لرصد تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وثمة قوانين لتجريم الإرهاب والتحريض عليه ونقل أسلحة الدمار الشامل. وإضافة إلى ذلك، جرى تعزيز آليات مكافحة غسل الأموال، والاتجار بالأسلحة والمخدرات، وغيرها من الجرائم عبر الوطنية التي يحتمل أن يكون لها علاقة بالإرهاب. واعتُمد مؤخرا قانون لتجريم ازدراء الأديان والتمييز على أساس الدين أو الطائفة أو العرق. وهناك سياسات قائمة ترمي إلى منع تغذية نزعة التطرف لدى الشباب وتعزيز ثقافة الاعتدال والحوار.

٣٧ - وأردف قائلا إن الإمارات العربية المتحدة انضمت إلى المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وعززت شراكاتها في إطاره. واستضاف بلده مركز ''هداية'' لمكافحة التطرف العنيف، ومجلس حكماء المسلمين، ومنتدى ''تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة''. وأنشأ، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، مركز ''صواب'' الذي يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة دعاية تنظيم الدولة الإسلامية.

٣٨ - واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده يشدد على ضرورة التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، ويؤكد من جديد موقفه المؤيد لعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة من أجل وضع تعريف واضح للإرهاب. وذكر أخيرا أن وفد بلده يود التشديد على أهمية إشراك الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم في جهود السلام والأمن والتنمية.

٣٩ - السيد توي (كمبوديا): قال إن بلده عزز قدراته في مجال التعاون على مكافحة الإرهاب وتبادُل المعلومات مع طائفة من الدول وهو يشارك في المنتديات الإقليمية والدولية ذات الصلة. وأضاف أن كمبوديا طرف في اتفاقية رابطة أمم

جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب وجميع اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة، وقد سنّت عددا كبيرا من القوانين والأنظمة التي مكنتها من تحقيق نجاحات كبيرة في منع وقمع الإرهاب والجرائم عبر الوطنية. ويعكف بلده حاليا على وضع سياسة ترمي إلى تعزيز مشاركة منظمات سكان القرى والمدن، بما في ذلك الأحزاب السياسية، في سياق الجهود الرامية إلى كفالة الأمن والسلامة في القرى والبلدات في جميع أرجاء البلد. وبالإضافة إلى تنفيذ الإصلاحات القانونية وبناء القدرة التشغيلية للشرطة الوطنية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون، ركزت الحكومة على التعاون المشترك بين الوكالات على الصعيد الوطني، وأنشأت عددا من اللجان الوطنية تُعنى بمكافحة الإرهاب؛ والمواد الكيميائية والنووية والبيولوجية والمشعة؛ ومسائل تحديد الأسلحة؛ والأمن البحري.

٤٠ - واستطرد قائلا إن بناء القدرات من جانب جميع الدول الأعضاء عنصر أساسي في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وأفاد أن كمبوديا، من جانبها، ملتزمةٌ بزيادة التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى ومع الوكالات الدولية. وتسعى حكومة بلده إلى تحقيق أهداف مكافحة الإرهاب التالية: تبادل المعلومات مع الدول الأخرى؛ ومتابعة التطورات في الأنشطة الإرهابية؛ وتنفيذ الصكوك الدولية؛ وتوعية الجمهور بخطر الإرهاب. وأضاف أن وفد بلده يحث الأمم المتحدة على التعجيل بتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز تبادل المعلومات وتوفير برامج التدريب على مكافحة الإرهاب داخل إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٤١ - واستأنف السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) حينئذ رئاسة الجلسة.

٤٢ - السيد بلاساي (تايلند): قال إن وفد بلده يؤكد مجددا إدانته القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وارتأى أن مكافحة الإرهاب تقتضي التعاون الدولي من قِبَل جميع الدول. وخلال العقد الماضي، قام بلده بتحديث تشريعاته من أجل مواجهة الأشكال الجديدة للإرهاب وأقر قوانين تنقل إلى القانون الداخلي أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية. وأضاف أن تايلند، باعتبارها طرفا في اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب، تعمل عن كثب مع زميلاتها الدول الأعضاء في الرابطة على قمع جميع أشكال الإرهاب. وقد صدقت تايلند على تسعة من الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وهي تتخذ جميع الخطوات الضرورية لكي تصبح طرفا في بقية الصكوك.

٤٣ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، الذي يرمي إلى منع الجماعات الإرهابية في الجمهورية العربية السورية والعراق من جمع الأموال عن طريق التبرعات الخارجية، أو الاختطاف طلبا للفدية، أو الاتجار بالنفط والآثار. وأضاف أن حكومة بلده تدعم ما تقوم به المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والهيئات الأخرى من أعمال في مجال بناء القدرات والتنسيق الدولي، وهي على استعداد لترجمة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب إلى الواقع العملي. وترحب حكومة بلده بالاجتماع الاستثنائي للجنة مكافحة الإرهاب الذي انعقد في مدريد في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، والذي تناول موضوع المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتتطلع إلى استضافة حلقات العمل دون الإقليمية المقبلة للمديرية التنفيذية في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٤٤ - واسترسل قائلا إن تايلند تلتزم، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بتنفيذ تدابير لمكافحة انتشار

أسلحة الدمار الشامل. ويقوم بلده باستعراض تشريعاته الوطنية بغية الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وهو عضو نشط في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

٤٥ - واستطرد فقال إن وفد بلده يحث جميع الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها الرامية إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، وهي الصيغة التي ينبغي أن تتضمن تعريفا واضحا ودقيقا للإرهاب دون الإشارة إلى ''إرهاب الدولة''. وارتأى أن وضع صيغة نهائية لمشروع الاتفاقية شرطٌ لا بد منه لعقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة. وأضاف أن على الدول الأعضاء أيضا أن تتخذ إجراءات للتصدي للأسباب الجذرية للإرهاب عن طريق تعزيز التسامح والحوار بين الأديان.

٤٦ - السيد رويز بلانكو (كولومبيا): قال إنه على الرغم من التقدم المشار إليه في تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (A/70/211)، لا تزال الهجمات الإرهابية تُرتكب في جميع أنحاء العالم. وارتأى أن الأعمال البغيضة التي وقعت مؤخرا في تركيا وتشاد برهنت مرة أخرى على ازدراء الإرهابيين التام لحقوق الإنسان وسيادة القانون والقيَم المشتركة للبشرية جمعاء. وأكد أن لا مبرر للإرهاب في أي من أشكاله أو مظاهره، تحت أي ظرف أو لأي دافع أو سبب. ولا يمكن ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية ولا ينبغي ذلك، ولا ينبغي بالمثل أن تُستخدم تلك الصفات كتبرير للإرهاب. وأضاف أن من اللازم ألا تحيد أي من تدابير مكافحة الإرهاب عن الاحترام الكامل للمعايير الدولية وسيادة القانون، لتجنب بعث الحياة في خطر الإرهاب من جديد. وثمة حاجة ملحة إلى بناء مجتمعات متعلمة ومنصفة وشاملة للجميع لا تستند إلى ثقافة العنف، بحيث لا يكون هناك مكان للإرهاب.

٤٧ - ومضى يقول إن حكومة بلده تؤكد من جديد التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي على إيجاد عالم أكثر أمانا يخلو من تهديد الإرهاب. وأعرب في هذا الصدد عن استعداد حكومة بلده لتشاطُر النجاحات التي تحققت في أعقاب النزاع الداخلي الذي شهدته كولومبيا، لا سيما فيما يتعلق بعمليتي إعادة الإدماج والمصالحة. وأضاف أن المجتمع الدولي يجب أن يواصل علاوة على ذلك مساعيه إلى قطع الصلة الوثيقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاتجار بالبشر، والاتجار غير القانوني بالمهاجرين، وغسل الأموال.

٤٨ - وأكد أن جهود مكافحة الإرهاب لن تكلل بالنجاح الكامل بدون اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي لاستكمال الصكوك القائمة في هذا المجال. وأشار إلى الفريق العامل المعني بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي واللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ قائلا إنهما أحرزا تقدما كبيرا على مر السنين في صياغة مشروع اتفاقية دولية. وارتأى أن المقترح الوارد في أحدث تقارير اللجنة المخصصة (A/68/37) يوفر أساسا جيدا للتفاوض على نص الاتفاقية الدولية، وهي عملية استغرقت بالفعل وقتا أكثر مما ينبغي، وأن من الضروري وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية خلال الدورة السبعين للجمعية العامة.

٤٩ - السيد ميدينا ميخياس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك الأعمال التي تشارك فيها الدول سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وارتأى أن مكافحة الإرهاب بفعالية تقتضي عدم التمييز بين إرهابيين

''أخيار'' وإرهابيين ''أشرار''. فهناك نوع واحد فقط من الإرهاب، وهو نوع يجب منعه والتصدي له والقضاء عليه بشكل لا لبس فيه. ويجب أن يُعتد في سياق الاستجابة الدولية للإرهاب بالظروف المؤدية إلى انتشاره؛ غير أن هذه الظروف لا تبرر أي عمل إرهابي.

٥٠ - وأضاف أن الاحتلال الأجنبي والعدوان العسكري ضد البلدان والشعوب ذات السيادة يؤديان إلى توليد العنف والتطرف والتعصب. ويلزم بذل جهود مشتركة من أجل تشجيع التوصل عن طريق التفاوض إلى حل سياسي للتراعات المسلحة المستمرة التي تقوض السلام والأمن الدوليين. وقال إن التدخلات العسكرية التي اضطلعت بها الدول الكبرى في العراق وليبيا، في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١١ على التوالي، بهدف الإطاحة بحكومات بلدان ذات سيادة أدت إلى انهيار مؤسسات الدولة، مما هيأ أرضاً خصبة لنمو جماعات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) وتنظيم القاعدة وجماعة أنصار الشريعة وجعل منها مرتعا للتطرف العنيف والاتجار غير المشروع بالأسلحة وأفضى إلى تدفق أعداد هائلة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إليها.

٥١ - وأشار إلى أن أثر العنف الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية قد شعر به السكان المدنيون، ولا سيما الأقليات العرقية والدينية، والفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال، الذين انتُهكت حقوق الإنسان الواجبة لهم بصورة منهجية ومتعمدة، في خرق لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن الواضح أن أعمال تنظيم الدولة الإسلامية تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية، ويجب تقديم مقترفيها إلى العدالة. وأضاف أن أعمال الإرهاب الهمجية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وجيش الفتح في سورية، بدعم من دول أجنبية، تهدف إلى الإطاحة بالحكومة الشرعية للرئيس بشار الأسد. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم الحكومة السورية في معركة المواجهة التي تُشن ضد الإرهاب في الجمهورية العربية السورية.

٥٢ - وأردف قائلا إن مكافحة الإرهاب العابر للحدود، بما في ذلك ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب المعقدة، تقتضي اتخاذ تدابير شاملة ورادعة، عملا بقراري مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، من أجل منع تمويل الإرهاب والحيلولة دون نقل الأسلحة أو بيع النفط والآثار. وثمة حاجة أيضا إلى تعزيز التعاون فيما بين جميع الدول الأعضاء من أجل التصدي لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تنفيذ الأعمال الإرهابية وأعمال التحريض والتجنيد والتمويل والتخطيط المتصلة بالإرهاب، مع احترام السيادة وحقوق الإنسان ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وأضاف أن حكومة بلده تطبق على نحو صارم المعايير المقررة بموجب القانون الدولي العام لأغراض منع مثل هذه الأعمال ومكافحتها والقضاء عليها. وفي هذا الصدد، وقعت جمهورية فنزويلا البوليفارية الاتفاقيات الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب وصدّقت عليها، على الصعيدين العالمي والإقليمي، وهي تمتثل بدقة لالتزاماتها الواردة فيها. وتقدم حكومة بلده التقارير عن المتابعة المطلوبة للتنفيذ، وقد أدخلت إصلاحات على تشريعاتها من أجل مراقبة تمويل الإرهاب والأسلحة الكيميائية والمواد النووية وعززت قدراتها المؤسسية عن طريق المشاركة في حلقات العمل التي تنظمها الأمم المتحدة.

٥٣ - ومضى قائلا إن حكومة بلده وضعت برامج لمساعدة ضحايا الإرهاب وأسرهم؛ وأنشأت قاعدة بيانات شاملة بشأن الحوادث ذات الصلة بالمواد البيولوجية؛

وشجعت مشاركة المجتمع المدني وأقامت شراكات مع القطاع الخاص من أجل منع الهجمات الإرهابية على الأهداف المعرضة للخطر بشكل خاص؛ وقامت باستكشاف آليات ابتكارية للتصدي لتنامي التهديد المتمثل في استخدام شبكة الإنترنت للأغراض الإرهابية؛ وحدّثت نظم الجمارك ومراقبة الحدود وحسّنت الضوابط الأمنية المتعلقة بوثائق السفر لمنع تحركات الإرهابيين والاتجار بالمواد غير المشروعة؛ ووطدت التعاون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٥٤ - واستطرد فقال إنه على الرغم من تبيُّن قيام الصلة بين الإرهابيين والمنظمات الإجرامية، يعتبر كل من الإرهاب والجريمة المنظمة ظاهرة مستقلة ينبغي تحليلها على حدة ومعالجتها بشكل منفصل. ويجب أن تتقيد جميع جهود مكافحة الإرهاب تقيدا صارما بميثاق الأمم المتحدة، وأن تأخذ في الاعتبار جميع الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة، وتكفل احترام خصوصية الأشخاص وكرامتهم. ومن شأن إنشاء وظيفة دائمة ومستقلة تماما لأمين مظالم في لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن أن يكفل الشفافية الكاملة في الجهود الرامية إلى الحفاظ على سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية.

٥٥ - وأعقب ذلك بقوله إن التعاون الدولي أداة أساسية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، قال إن حكومة بلده لا تزال في انتظار تسليم الإرهابي الدولي لويس بوسادا كاريليس، المسؤول عن تفجير طائرة تابعة للخطوط الجوية الكوبية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ مما أسفر عن مقتل ٧٤ من المدنيين الأبرياء. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب لا ينبغي أبدا أن تتجاوز القانون الدولي. ولهذا السبب، يعارض وفد بلده القائمة التي تضم دولا يُزعم أنها راعية للإرهاب لكونها قائمة تعسفية مدفوعة بدوافع سياسية، ويعارض أيضا فرض الجزاءات من جانب واحد لكونها تنتهك روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

٥٦ - واسترسل قائلا إن الأمم المتحدة، باعتبارها الهيئة المسؤولة عن تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ينبغي أن تظل من خلال جمعيتها العامة في صدارة النقاش بشأن تدابير مكافحة الإرهاب الدولي. وذكر أن وفد بلده يثني على عمل اللجنة المخصصة ولا يزال ملتزما بمواصلة المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وسوف يبذل كل جهد ممكن لضمان إمكانية التوصل بالإجماع إلى تعريف سياسي وقانوني للمصطلحات والمفاهيم ذات الصلة، بما في ذلك وضع تعريف للإرهاب.

٥٧ - وختم كلمته قائلا إن وفد بلده يحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على احترام سيادة الدول والمبادئ التي تحكم التعايش السلمي في إطار منظومة الأمم المتحدة، وعلى أن يرفضوا بالتالي نزعة التدخل الأجنبي وكذلك جميع الأعمال والتصرفات التي تؤجج العنف وتفضي إلى الاستخفاف بالسلام الاجتماعي والنظم الدستورية الشرعية للدول. وأعرب عن إدانة وفد بلده بشدة لمثل هذا التدخل، وقال إنه يدعو إلى التعددية والتنوع الإيديولوجي والسياسي والاقتصادي، في سياق حق الشعوب في تقرير المصير.

٥٨ - السيدة أونانغا (غابون): قالت إنه لا يمكن لأي قضية أو إيديولوجية أو دين أن يبرر الفظائع التي ارتكبت في الأيام الأخيرة في شمال الكاميرون، وفي غرب تشاد، وفي أنقرة. وقالت إن حكومة بلدها تدين هذه الأعمال الشنيعة التي لم يُظهر مرتكبوها أي احترام لحياة الإنسان ولا للقيم الإنسانية، وتقدم تعازيها للحكومات والشعوب المتضررة منها.

٥٩ - وأشارت إلى أن الدول الأعضاء، باعتمادها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أثبتت

التزامها بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وفي هذا الصدد، قالت إن غابون قد صدقت تقريباً على جميع صكوك الأمم المتحدة التي تشكل الإطار القانوني للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

٦٠ - واستطردت قائلة إن جميع البلدان معرضةٌ لمواجهة آفة الإرهاب، ولكن قدراتها على مكافحة الأساليب المتطورة التي يستخدمها الإرهابيون ليست متساوية. ومن ثم تدعو الحاجة إلى تعزيز التعاون لزيادة فعالية الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب إلى أقصى حد ممكن، ولا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات ورصد مصادر تمويل الإرهاب. وذكرت أن وفد بلدها يدعو إلى مراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية والتهديدات التي تواجهها، لدى تقديم المساعدة إليها في مجال بناء القدرات.

٦١ - وأضافت أن غابون استضافت في الآونة الأخيرة ثلاث حلقات عمل عن مكافحة الإرهاب عُقدت في ليبرفيل. فقد أقيم في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ اجتماعٌ عُقد في إطار وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة في وسط أفريقيا، واختُتم باعتماد سلسلة من التدابير الرامية إلى التصدي لتهديد الإرهاب والمخاطر المرتبطة بالصلة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعُقدت في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥ حلقة عمل للخبراء من دول وسط أفريقيا تناولت مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال ومكّنت حكومة غابون من اعتماد تدابير أمنية ومالية وضريبية وجمركية مهمة من أجل تعزيز آلياتها لمنع تمويل الإرهاب والمعاقبة عليه، بالتعاون مع بلدان أخرى في المنطقة. وأخيرا، عَقد مركزُ الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع حكومة غابون، حلقة عمل للخبراء بشأن وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة في وسط أفريقيا، في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٦٢ - واختتمت كلمتها قائلة إن وفد بلدها يكرر دعوته إلى أن تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء بخصوص وضع مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وأعربت عن أسفها لأن بطء وتيرة التفاوض حتى الآن يتناقض مع الطفرة الملحوظة في الأعمال الإرهابية.

٦٣ - السيدة منصور (المراقبة عن دولة فلسطين): تكلمت في إطار ممارسة الحق في الرد فقالت إنه على الرغم من التعليقات التي أدلى بها ممثل السلطة القائمة بالاحتلال، تمكن الإرهابيون الإسرائيليون من ارتكاب أبشع الجرائم ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، دون أن يطالهم العقاب. ففي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، طوقت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين منزل أسرة الدوابشة خارج نابلس وأضرمت النار فيه. فقُتل رضيع يبلغ من العمر ١٨ شهرا، واسمه علي، أما والداه سعد وريهام فتوفيا بعد ذلك متأثرَيْن بجراحهما. وكان الناجي الوحيد هو أحمد البالغ من العمر أربع سنوات، والذي لا يزال يرقد في المستشفى ويعاني من حروق شديدة. وأضافت أن رئيس الوزراء الإسرائيلي وصف تلك الجريمة بالعمل الإرهابي وادعى معرفة هوية الإرهابيين؛ ومع ذلك، لم تُتخذ أي إجراءات قانونية في هذا الصدد. وما لم تتخذ السلطة القائمة بالاحتلال إجراءات حقيقية، فإن التزامها بمكافحة الإرهاب سيكون مجرد تشدق بالكلام وسوف يلقى المزيد من المدنيين الفلسطينيين حتفهم. ولا بد أن تتحقق العدالة للطفل علي ولأسرته ولكل ضحية فلسطينية من ضحايا الإرهاب الإسرائيلي والاحتلال غير القانوني لدولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية.

٦٤ - السيد هيومان (إسرائيل): تكلم في إطار ممارسة حق الرد فقال إن الحملة الإرهابية الوحشية على شعبه تصاعدت خلال الساعات الأربع والعشرين السابقة. فقد وقعت أربع هجمات أخرى في جميع أنحاء إسرائيل. وأسفر هجوم بإطلاق النار والطعن شُنّ على حافلة في القدس عن مقتل مواطنَيْن إسرائيليين وجرح ١٥ آخرين. وفي هجوم منفصل نُفذ بعد دقائق، قاد إرهابي فلسطيني سيارته باتجاه حشد من الناس وهاجم الجرحى بسكين جزار، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة آخر. وفي مدينة رعنانا، وقع هجومان خلال ساعة واحدة. فقد طعن إرهابي فلسطيني رجلاً في موقف للحافلات، وقام آخر بطعن أربعة أشخاص خارج مستشفى المدينة. وأضاف أنه في غضون ذلك تواصل إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على إسرائيل من قطاع غزة. وقال إن موجة الإرهاب هذه ثمرةٌ لحملة حاقدة ومنظمة من التحريض على الإرهاب وتمجيده يقوم بها كل من حماس والسلطة الفلسطينية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.